Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- March 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – اذار ٢٠٢٣

# The Practice of Green Diplomacy in the United Nations

[1] Haneen Hatem Hammad [2] Dr : Ahmed Ali Mohammad
[١] University of Anbar\College of Law
[2] University of Anbar\College of Law

**Abstract:**

The quest of the international community today to reduce environmental degradation has prompted it to rely on international organizations that have proven that they are able to direct their member states towards environmental commitments in a manner different from what can be practiced by states alone. In this regard, the United Nations was at the forefront of international organizations that had a role in the field of the environment. The green diplomacy of the United Nations was able to work to establish international mechanisms for preserving the environment, whether through agreements, treaties or programs affiliated to the United Nations. These mechanisms contributed significantly Significant in the presence of a legal form regulating the environment and working significantly to prevent the continuation of environmental decline. Green diplomacy, through its various mechanisms, has enhanced the contribution of poor and developing countries in decision-making in global policies, which can be considered a great success for these countries in engaging in global affairs and working to follow A policy that largely suits its requirements and problems, especially the environmental one.

**1: Email:**
hatimhaneen1@gmail.com
**2: Email**
dr.ahmedpolitics @uoanbar.edu.iq

DOI

Submitted: 14/2/2023
Accepted: 02/03/2023
Published: 28/03/2023

**Keywords**:
green diplomacy
the United Nations
international agreements
the United Nations Environment Program.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# ممارسة الدبلوماسية الخضراء في منظمة الأمم المتحدة

[١] حنين حاتم حماد [٢] أ. د. احمد علي محمد
[١] كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار
[٢] كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار

**الملخص:**

إن سعي المجتمع الدولي اليوم للحد من تدهور دفعة إلى الاعتماد على المنظمات الدولية التي اثبتت إنها قادرة على توجيه الدول الأعضاء فيها نحو التزامات بيئية بشكل مختلف عن ما يمكن ممارسته من قبل الدول بمفردها. وعلى هذا الصعيد كانت الأمم المتحدة في مقدمة المنظمات الدولية التي كان لها دور في مجال البيئة، لقد استطاعت الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة من العمل على إنشاء أليات دولية للحفاظ على البيئة سواء عبر الاتفاقيات أو المعاهدات أو البرامج التابعة إلى الأمم المتحدة، إن هذه الأليات أسهمت بشكل كبير في وجود شكل قانوني منظم للبيئة والعمل بشكل كبير في منع استمرار الانحدار البيئي، وقد عززت الدبلوماسية الخضراء عبر ألياتها المختلفة من مساهمة الدول الفقيرة والنامية في اتخاذ القرار في السياسات العالمية وهو ما يمكن اعتباره نجاحاً كبيراً لهذه الدول في الانخراط في الشأن العالمي والعمل على اتباع سياسة تلائم متطلباتها ومشاكلها خصوصاً البيئية بشكل كبير.

**الكلمات المفتاحية:**

**الدبلوماسية الخضراء، الأمم المتحدة، الاتفاقيات الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.**

## المقدمة

تعد الأمم المتحدة من أكثر المنظمات الدولية التي أعطت اهتماماً لقضايا البيئة والمناخ، وهذا الاهتمام إنما ينبع من إدراك المنظمة إن البيئة هي القضية التي سوف تشغل البشرية في المستقبل، وإن المشاكل البيئية قادرة على ممارسة تهديد يفوق التهديدات السابقة للحروب، بسبب قدرتها على تدمير الحياة البشرية.

وقد أوجدت منظمة الأمم المتحدة وسائل فاعلة لتطبيق الدبلوماسية الخضراء، ومن ضمنها المعاهدات، والاتفاقيات، والقمم ذات الطابع الايِكولوجي، واستهدفت هذه الوسائل تحييد العمل البيئي وجعلة داخل إطار قانوني يتمتع بكافة أشكال الحماية والتطبيق. ومن نجاحات الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الوسائل والآليات، هي أعمالها التي حدثت داخل جهاز الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكلا البرنامجين أسهما بشكل كبير في إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني

منها البشرية، وبالأخص الدول النامية التي تعرضت إلى موجات كبيرة من التغيرات المناخية أو الاضرار البيئية بسبب التكنولوجيا، والفارق الكبير في الثروات المخصصة لمعالجة مشاكلها البيئية.

**أولاً: الإشكالية:**

إن الأمم المتحدة تعد من بين أكثر المنظمات الدولية التي لها دور في مجال حماية البيئة والعمل على مكافحة التغيرات المناخية، لذلك فإن التساؤل الذي نطرحه، هل استطاعت الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الأكبر أن تجد حلاً ملزماً للدول للالتزام بحماية البيئة أم إن قراراتها لم تخرج إلى نطاق العمل والتنفيذ.

**ثانياً: الفرضية:**

بقدر تعلق الأمر بالقرارات الدولية في مجال مكافحة التغيرات المناخية والبيئية، فإن الأمم المتحدة وبما تملكه من سلطة دولية استطاعت الحد من الانتهاكات البيئية من قبل الدول والعمل على تطبيق مخرجات الاتفاقيات البيئية والحد من انهيار البيئة، وذلك عبر سلسلة متعددة من الإجراءات، سواء من خلال برامجها أو من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ترعاها.

**ثالثاً: الهيكلية:**

**المبحث الأول**: أليات الدبلوماسية الخضراء داخل الأمم المتحدة في المدّة (١٩٧٢-١٩٩٢).

**المبحث الثاني**: أليات الدبلوماسية الخضراء داخل الأمم المتحدة بعد عام (١٩٩٢).

**المبحث الثالث**: الدبلوماسية الخضراء لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

## I. المبحث الأول

## أليات الدبلوماسية الخضراء داخل الأمم المتحدة في المدّة (١٩٧٢-١٩٩٢)

قبل الدخول في تناول أبرز الأليات لا بد من توضيح أهم الفروق بينها، من أجل معرفة كيف عززت من ممارسة الدبلوماسية الخضراء وطورتها.

١- **المعاهدات والاتفاقيات الدولية** International treaties and (agreements)

إن كلمة معاهدة (Treaty) تعني "وجود اتفاق بين دولتين أو اكثر، من أجل تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة، أو لحل مسألة أو تنظيم رابطة أو تعديل علاقة، أو لوضع قواعد وأنظمة تتعهد الدول باحترامها والعمل بها"[١]. وقد تباينت التعاريف التي تناولت مفهوم المعاهدات الدولية، إذ عرفها البعض بدلالة الجانب السياسي بأنها "الاتفاق الدولي الذي يتناول بالتنظيم موضوعاً ذا صفة سياسية"[٢]. بينما عرفتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية (١٩٦٩) في المادة الثانية بأنها "اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر". وهناك اتجاه فقهي يعرف المعاهدات والاتفاقيات الدولية بأنها" إتفاق بين أشخاص القانون الدولي المخصص لإحداث نتائج قانونية معينة"[٣]. ويقسم شراح القانون الدولي المعاهدات الدولية إلى قسمين، ثنائية إذا كان اطرافها دولتين، وجماعية إذا كانت معقودة بين عدد من الدول فتوصف بأنها جماعية، وهناك تقسيم أخر وهو المعاهدات العقدية والشارعة وهو معيار قانوني للتصنيف[٤]. وتعد المعاهدات والاتفاقيات الدولية من العقود الدولية التي لها صفة تشريعية، ونصوصها تكون ملزمة التطبيق للدول الأطراف، وتزداد قيمتها بازدياد الدول الأطراف الموقعة عليها، وللتمييز بين المعاهدات والاتفاقيات، فإن المعاهدات تنحصر بالعقود الدولية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لأهدافها أو لموضوعها أو لمكانة الدول المشتركة فيها، أما الاتفاقيات تتضمن تعهدات ذات طبيعة تخصصية وتتناول قضايا سياسية عليا تمس الأمن القومي[٥]. فضلاً عن

(١) محمد المجذوب، *القانون الدولي العام*، ط٦، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧م)، ص٥٤٣.
(٢) نقلاً عن: وائل منذر البياتي، *الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية*، ط١، (القاهرة: المركز العربي، ٢٠٢٠ م)، ص١٦.
(٣) المصدر نفسه، ص١٨.
(٤) عصام العطية، *القانون الدولي العام*، ط١، (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٥م)، ص٦٤.
(٥) فاضل زكي محمد، *الدبلوماسية في عالم متغير*، (بغداد: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م)، ص ٥٢١-٥٢٢.

ذلك هناك الاتفاقات بالشكل المختصر أو المبسط (الاتفاق التنفيذي)، ويقصد بها الاتفاقات التي تعقد بدون تدخل رئيس الدولة أيّ رأس الدولة، بل تعقد عن طريق وزراء الخارجية أو رجال السلك الدبلوماسي[١].

٢- **المؤتمرات الدولية** (International Conferences)

يعرف المؤتمر على أنه " لقاء يجمع بين مجموعة من الأفراد يمثلون دول ذات سيادة أو هيئات دولية بغرض المنافسة واتخاذ القرارات التي تدعم مصالح هذه الدول والهيئات"[٢]. وعقد المؤتمرات الدولية يتطلب وجود مبادرة من قبل دولة أو مجموعة دول ذات اهتمام مشترك للبتْ في قضية معينة، واحياناً المبادرة تأتي من المنظمات، ويمثل أشخاص المجتمع الدولي في المؤتمرات عن طريق مندوبيهم، والذين يمتلكون تفويضات مطلقة، ومن المسائل الفنية في المؤتمرات الدولية هي مسألة الأسبقية، والتي تحدد عن طريق الحروف الأبجدية لأسماء الدول حسب اللغة التي تمّ الاتفاق عليها[٣].

وتجد الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة هدفها الأكبر في المؤتمرات الدولية لتحقيق غاياتها، وذلك عندما ندرك إن المؤتمرات الدولية هي وجه جديد للدبلوماسية وهي تحقق اهدافاً سامية عبر إقرار الدول وأجماعها على وضع مبادئ عامة لحل المشكلات الدولية[٤]. ولا يمكن إغفال إن أول تنظيم دولي للعمل البيئي والذي شكل نقطة البداية للدبلوماسية الخضراء كان عن طريق مؤتمر دولي. إذ إن أول دعوة للأمم المتحدة لمعالجة المشكلات البيئية كانت عن طريق مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢)[٥].

٣- **القمم الدولية.** (International Summits)

ازدادت نسبة عقد القمم الدولية في العصر الحالي بشكل كبير، وقد أسهمت الثورة التكنولوجية التي تشمل وسائل الاتصال والمواصلات فضلاً عن وعي الشعوب وزيادة المشاكل الدولية إلى عقد القمم الدولية[٦]. وتعد القمم الدولية من

(١) محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥.
(٢) أحمد العبد أبو السعيد، *إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات*، ط١، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص٣١.
(٣) محمود خلف، *الدبلوماسية النظرية والممارسة*، ط١، (عمان: دار زهران، ٢٠١٠م)، ص ٣١٧-٣٢٠.
(٤) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥١-٥٥٢.
(٥) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*، (سوريا: دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٦م)، ص١١.
(٦) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

بين أبرز الأليات الدولية لتنفيذ أهداف الدبلوماسية الخضراء، وذلك نتيجة الاهتمام الذي يُعطى للقضايا التي يتم تسليط الضوء عليها في القمم الدولية، ومن أبرز القمم الدولية الخضراء هي قمة ريو دي جانيرو (١٩٩٢) التي عُقدت في البرازيل.

وتختلف القمة الدولية عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو حتى المؤتمرات الدولية إذ إنها حدث يجمع كبار المسؤولين، وتمنح مؤتمرات القمة فرصاً لمناقشة الموضوعات المهمة بشكل مباشر[١]. ونتيجة لازدياد عدد القمم الدولي في الوقت الحاضر فقد ظهر ما يعرف (بدبلوماسية القمة)، وتضم (دبلوماسية القمة) من هم في هرم المسؤولية، وساعدت المنظمات الدولية في ازدياد هذه الممارسة وخصوصاً الأمم المتحدة، التي اتاحت اجتماعاتها فرصة لحضور رؤساء الدول في اجتماعات ولقاءات دورية[٢].

٤- **البرتوكولات الدولية** (International Protocols)

البرتوكولات مصطلح دبلوماسي له أكثر من معنى، إذ هناك من يرى إن البرتوكولات هي القواعد والأصول والأنظمة السائدة لدى الدول في تعاملها مع بعضها دبلوماسياً، وتعني البرتوكولات الدولية ايضاً صكوك دولية لاتفاقات ثانوية أو متممة لمعاهدات معقودة أو تفسير لما ورد فيها من عبارات غامضة، ومن ناحية ثانية يشمل الأسس والالتزامات المترتبة على دول تتفق فيما بينها لعقد معاهدة جديدة[٣]. وشكلت البرتوكولات الدولية منطلقاً أساسياً في عمل الدبلوماسية الخضراء بشكل كبير ومن أهم البرتوكولات التي نظمت العمل البيئي وتغير المناخ هو برتوكول كيوتو (١٩٩٧). وتشكل البرتوكولات ايضاً الأسس والالتزامات الدولية المترتبة على دول تتفق فيما بينها لعقد معاهدة جديدة، أما أشكال البرتوكولات التي توجد في جميع الأحوال بغض النظر عن القضية موضع البحث فهي، البرتوكول الختامي، البرتوكول الإضافي، برتوكول التصديق، برتوكول التحكيم[٤].

(1)Muhammad Nur Azimi bin Azizan ,"Nornadia Liz Binti Zakaria, (RISDA),The True Definition of Summit Meeting", *Journal of Humanities, Language, Culture and Business (HLCB)*, Vol. 2: No. 8 (May 2018):P.107.

(٢) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤١.

(٤) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤١- ٥٤٢.

**أليات الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة(١٩٧٢-١٩٩٢).**

**١- مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية (١٩٧٢)**

لقد نشأت الدبلوماسية الخضراء في الأمم المتحدة عبر المؤتمرات الاتفاقيات والمعاهدات، والتي عقدتها الأمم المتحدة، ومن أبرز وأول هذه الوسائل لتحقيق الدبلوماسية الخضراء هو مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢). إذ خلصت الأمم المتحدة في المدّة (١٩٦٨-١٩٦٩)، إلى أن تعقد مؤتمراً عالمياً لحماية وتحسين البيئة البشرية ومعالجتها ومنع تعرضها إلى الاختلال(١). وقد ساعد مؤتمر ستوكهولم في وضع حجر الأساس لعمل الدبلوماسية الخضراء في الأمم المتحدة، والسبب في ذلك إن المؤتمر قد مهد الساحة للأنشطة البيئة على الساحة الدولية والإقليمية وأثر على التطورات القانونية والمؤسسية لما بعده من اتفاقيات ومؤتمرات وقمم(٢). وتتمثل أهداف المؤتمر في تعزيز الدبلوماسية الخضراء، إذ أن المؤتمر صاغ أول ألية لتنبيه الشعوب والحكومات إلى إن الأنشطة الإنسانية تهدد وتضر بشكل مباشر بالبيئة الطبيعية وبالتالي توجد مخاطر كبيرة تهدد الرفاهية الإنسانية والحياة البشرية نفسها وتشجيع آليات حماية البيئة(٣).

ومن أجل أن تعزز الدبلوماسية الخضراء ويكون لها أساس نشط وفاعل لا بد من وجود خطة، وهذا ما تم في (مؤتمر ستوكهولم) عندما تم وضع خطة عمل للبيئة البشرية كانت هي الأساس لجميع السلوكيات التي تحافظ على البيئية بعد ذلك وتضمنت الخطة توصيات يبلغ عددها (١٠٩) توصية على ثلاث مجموعات وهي (التقييم البيئي ويتضمن: التقييم والاستعراض، البحوث، الرصد وتبادل المعلومات)،(الإدارة البيئية)،( تدابير الدعم ويتضمن: التعليم والتدريب، الإعلام الجماهيري، التمويل، التعاون التقني)(٤). كان مؤتمر ستوكهولم هو الإطار العام لحوكمة الدبلوماسية الخضراء، إذ عزز من وجود هيئات دولية تأخذ على عاتقها القضايا البيئية. كما أوجد المؤتمر الحكامة البيئية الشاملة عبر استحداث (برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP)، من أجل إدارة القضايا البيئية العالمية، وقد عبر

(١) للتفصيل ينظر: قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩٨،(د.٢٣)، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٨١، (د. ٢٦).

(2) Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 2nd Edition, Cambridge, Cambridge University Press, 2003, P.40.

(٣)محمد مصالحة، "دور التنظيم الدولي في حماية البيئة"، *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام*، العدد(١٢٤)، نيسان/ ابريل، (١٩٩٦م): ص ٢٢٥.

(٤) مصطفى كمال طلبة، *انقاذ كوكبنا التحديات والآمال(حالة البيئة في العالم١٩٧٢-١٩٩٢)*، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٢م)، ص٢٨٨.

مؤتمر ستوكهولم لأول مرة عن الربط بين البيئة والتنمية ومدى قابلية استفادة الدول من الربط بين المفهومين مع التأكيد على إن التقدم يجب أن يكون مقروناً بالمحافظة على البيئة[١]. لم يتوقف إسهام (مؤتمر ستوكهولم) على وضع نقطة البدء للدبلوماسية الخضراء، بل عزز أيضاً من أهمية الأمن الأخضر بشكل عام داخل المنظمات الإقليمية ايضاً وليس في الأمم المتحدة فحسب. كما عزز من اعتماد قواعد حماية البيئة في (المفوضية الأوربية)، وانشاء لجنة البيئة في (منظمة التعاون والتنمية) في الميدان الاقتصادي، وتنظيم وحظر الأنشطة التجارية والمعدنية في أنتاركتيكا[*][٢].

وبالرجوع إلى أهم النتائج التي توصل إليها نلاحظ ما يلي: [٣].

أ- ساهم المؤتمر في أول ظهور لمفهوم (Environment) البيئة في الوجود القانوني بدلاً من مصطلح الوسط الإنساني الذي كان يستخدم سابقا.

ب- عزز من اهتمام وانتباه الدول والحكومات للقضايا البيئية.

ج- يعد أول جهد دولي تعاوني لإقرار حق الأنسان ببيئة سليمة من خلال التأكيد على العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة.

د- يعد المؤتمر حدثاً للتنسيق الجهود الدولية البيئية الثنائية الإقليمية والدولية.

و- يعتبر نقطة البداية للاهتمام الدولي البيئي، فضلاً عن الأخطار التي تهدد البيئة والسعي لإيجاد قانون دولي للبيئة.

ه- أعلن المؤتمر عن ثلاث وثائق، هي اعلان ستوكهولم، وخطة العمل، وترتيبات مالية ومؤسساتية متفرقة. وقد تمخض عن هذا المؤتمر العديد من الاتفاقيات البيئية التي أوجدت الأساس القانوني والأساس التخصصي في مواجهة التغيرات البيئية.

---

(١) الحسين شكراني، "من مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ الى ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢: مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية*، العددان (٦٣-٦٤)، أيلول/ سبتمبر، (٢٠١٣م): ص ١٥٠.

(2) Philippe Sands,Op.cit, P.41.

(*) أنتاركتيكا: تعرف القارة القطبية الجنوبية باسم أنتاركتيكا، وهي تقع في جنوب الكرة الأرضية. وتعاني القارة القطبية الجنوبية من مخاطر التغير المناخي والاحترار العالمي بالتالي زيادة مستوى سطح البحر. للمزيد ينظر/ القشرة الأرضية أسفل غرب أنتاركتيكا أرقّ وأنهارها الجليدية مهددة بالانهيار، شبكة الجزيرة، ٢٠٢١/٨/٢٦، تاريخ الزيارة٢٠٢٢/١١/١، متاح على الرابط:

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/science/2021/8/26

(٣) زيد المال صافية، "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٣م)، ص٦١.

**٢- اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات المعرضة للانقراض (CITES) (١٩٧٣)**

إذا كان (مؤتمر ستوكهولم) مهد لنشوء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ذات الوقت أسهم البرنامج في التأكيد على حماية التنوع البيولوجي في البيئة. من خلال دعم اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات المعرضة للانقراض (CITES) والتي تتناول التجارة لحماية (٥٨٠٠) نوع من الحيوانات (٣٥٠٠٠) من النباتات لمنع الاستغلال المفرط [١].

واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات المعرضة للانقراض (CITES) عبارة عن اتفاقية عقدت بين الحكومات تهدف إلى إيجاد ضمانات كافية حتى لا تهدد التجارة الدولية حياة الحيوانات المهددة بالانقراض وهي وقعت في واشنطن (١٩٧٣)، ودخلت حيز النفاذ (١٩٧٥)، وقامت بتوفير الحماية للكائنات الحية مثل الحيوانات والنباتات أو غير الحية مثل الفرو والاعشاب المجففة، وتضم الاتفاقية (١٦٠) دولة [٢]. وتبرز أهمية الاتفاقية عبر التأكيد على مبدأ مهم من مبادئ الدبلوماسية الخضراء وهو حماية التنوع البيولوجي ومحيط الكائن الحي، وهو جوهر عمل الدبلوماسية الخضراء. تعزز الدبلوماسية الخضراء عبر هذه الاتفاقيات من الحفاظ على المحيط الحيوي للإنسان، وتعمل على تعزيز ذلك من عبر وسائل مختلفة، وإن الدبلوماسية الخضراء التي تحاول الحفاظ على الحيوانات المعرضة للانقراض إنما تحاول الحفاظ على شكل النظام البيئي، فهي سوف تقوم بدفع مزيد من التشريعات الضرورية من أجل عدم حصول انهيار في الهرم البيئي والحفاظ على تنوع الكائنات الحية. في بعض الأحيان تكون المطالبات الشعبية لمنع الصيد الخطر لهذه الأنواع هو ما يحدد الأولويات بالحفاظ على هذه الكائنات لكن التشريعات التي تتم في أروقة المنظمات والمؤتمرات هي ما تعطي الاهتمام لهذه القضايا.

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل من خلال ثلاث طرق للتصدي للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:
https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/brnamj-alamm-almthdt-llbyyt-yml-mn-khlal-thlath-trq-lltsdy-llatjar-ghyr

(٢) عبدالله الدبوي وأخرون، *الانسان والبيئة دراسة اجتماعية تربوية*، ط٣، (عمان: دار المأمون، ٢٠١٢م)، ص٤٩.

**٣ـ الاتفاقية المتعلقة بالأنواع المهاجرة(CMS) (١٩٧٩)**

إن أحد اهداف الدبلوماسية الخضراء هو الحفاظ على الحياة الطبيعية ومن ضمنها حماية الحيوانات المهاجرة، التي تتعرض للانقراض، بالتالي يستلزم ذلك الحفاظ على الحيوانات المهاجرة وحمايتها، لذلك تم عقد هذه الاتفاقية في عام (١٩٧٩) في (بون/المانيا) ودخلت حيز النفاذ عام(١٩٨٣). وتسمى هذه الاتفاقية باتفاقية (بون)، جدير بالذكر إنها اتفاقية اطارية بمعنى إنها تحتوي على ملاحق تتضمن توسيع أو تغيير التزاماتها بمرور الوقت، وفي ذات الوقت تحظى الاتفاقية بدعم مباشر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وذلك عبر ما نصت عليه الاتفاقية بتوفير أمانة عامة للاتفاقية عبر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، كما تم إنشاء الأمانة (١٩٨٥)، وتم عقد اتفاقية مقر بين المانيا واتفاقية الأنواع المهاجرة في (٢٠٠٢)[١]. وهناك بعض التداخل في عمل الاتفاقية حيث تندرج الكائنات المهاجرة عموماً ضمن صلاحيات الاتفاقية كما تندرج الكائنات البحرية المهاجرة ضمن اختصاص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)، غير إن هاتين الاتفاقيتين الأخيرتين لا تحددان وسائل الحماية أو الحفاظ وتشيران إلى اتفاقية الكائنات المهاجرة على أنها الإدارة القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك، وبسبب هذا التداخل وقعت اتفاقيتا الكائنات المهاجرة والتنوع الأحيائي، ومذكرة تفاهم بهذا الخصوص[٢]. أدخلت هذه الاتفاقية أبعاد جديدة في ميدان الدبلوماسية الخضراء، وهو بعد المحافظة على الجانب البيئي واستمراريته وليس منع انحداره وتغيره، لذلك جاءت لتأكيد الهوية الخاصة بالتنوع الحيواني في كل إقليم وإعطاء الصفة القانونية عبر إدراج بعض الحيوانات على إنها تواجه أخطار الهجرة غير النظامية.

**٤- برنامج مونتيفيديو للتطوير والمراجعة الدورية للتعاون البيئي (١٩٨١)**

أثمرت قرارات مؤتمر ستوكهولم صيغة جديدة لمعالجة القضايا البيئية العالمية بالتالي تم عقد اجتماع في مونتيفيديو في المدة (٢٨ أكتوبر- ٦ نوفمبر ١٩٨١)، ضمّ مسؤولين حكوميين وخبراء قانون لوضع برنامج لمراجعة وتطوير

(1) Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals, Secretariat provided by the United Nations Environment Programme, 44th Meeting of the Standing Committee, Bonn, 14 - 15 October 2015, Pp.16-17.

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الاليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة،ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤م، ص٤٨٩.

قوانين البيئة، وانطلق البرنامج في عام (١٩٨٥)[١]. وتمّ تقسيم البرنامج إلى ثلاثة أجزاء شكلت أهم المبادئ التي يرتكز عليها: الأول يتضمن وضع اتفاقيات ومبادئ عامة لمعالجة التلوث البحري خصوصاً القادم من مصادر برية، وحماية طبقة الأوزون، ونقل ومناولة والتخلص من النفايات السامة، أما الجزء الثاني، فقد اقترح عدة إجراءات ينبغي اتخاذها وتشمل التعاون الدولي لمواجهة مخاطر البيئة، إدارة المناطق الساحلية، حفظ التربة، تلوث الهواء العابر للحدود، التجارة الدولية في المواد الضارة، حماية الأنهار الداخلية، اخيراً إجراء تقييمات بيئية مستمرة، أما الجزء الثالث فقد اقترح البرنامج تطوير القانون البيئي بما في ذلك البحث والكتابة وجميع مفاصل القانون البيئي[٢]. وإذا أردنا أن نعرف مدى فائدة البرنامج بالنسبة لعمل الدبلوماسية الخضراء التي نشأت سواء في مباحثات البرنامج والتي اخذت وقتاً طويلاً أو في تطبيقه فقد عزز البرنامج من ضرورة إعطاء تقييم واضح للأنشطة التي تعرض البيئة وتقييم دوري للخطر بالتالي يكون هناك عمل للدبلوماسية الخضراء بشكل مستمر.

**٥- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(١٩٨٢).**

نشاط العمل الأخضر لا يقتصر على البيئة البرية بل يشمل كذلك البحار، وهي تعتبر من أهم ركائز الأمن الأخضر الذي تسعى إليه الدبلوماسية الخضراء في الأمم المتحدة لتلافي الاخطار الموجودة فيه بحكم أهمية البحار، من حيث الغذاء أو النقل أو المناخ. وتؤكد الاتفاقية في ديباجتها بأن هدفها الأساسي يتمثل في صون السلم وتحقيق العدالة والتقدم للعالم بأجمعه، وأن وجود نظام قانوني للبحار والمحيطات سوف ييسر الاتصالات الدولية ويشجع على استعمال البحار والمحيطات في الأغراض السلمية، في ذات الوقت يكون الانتفاع بمواردها يتسم بالإنصاف مع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها[٣]. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) أعطت زخماً كبيراً في مجال حماية البحار سواء ضد المخلفات الناتجة من أعمال في البحار أو الناتجة عن أعمال تمتد من البر إلى

(١) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص ٥١١.

(2) Philippe Sands,Op,cit, Pp.44-45.

(٣) لقد رأى المشرعون في وضع معاهدة دولية لتنظيم القانون الدولي للبحار سوف يساعد في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وان التطورات التي حدثت بعد مؤتمري الأمم المتحدة لقانون البحار المعقودين في جنيف عامي (١٩٥٨ -١٩٦٠م) ابرزت الحاجة إلى اتفاقية جديدة. للمزيد ينظر: *اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار*،(١٩٨٢م).

البحار وهي اهتمامات متزايدة للدول في تناول قضايا الحفاظ على البيئة، ويمكن أن نعد ذلك اطاراً قانونياً مهماً في مجال الدبلوماسية الخضراء.

من أبرز الأعمال الأخرى التي نظمتها الاتفاقية هو تسوية النزاعات الدولية البحرية، هذا العمل يتم عبر تسوية المشاكل البحرية الناشئة بين الجماعة الدولية، وهو عمل جوهري تقوم الاتفاقية به في مجال النشاط الدبلوماسي. وقد أوردت مجموعة من القواعد داخل الاتفاقية التي تحكم عملية تسوية المنازعات أبرزها، التسوية السلمية للمنازعات البحرية وتحريم خيار الحرب أو اللجوء للقوة، وحرية أطراف النزاع اختيار الطريقة المناسبة للتسوية وهو تعبير حرفي عن عدم إجبار الدولة على وسيلة معينة[١].

**٦- ـ اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون(١٩٨٥)**

لقد جاءت الديباجة الخاصة بالاتفاقية لتؤكد على التعاون والعمل مع برنامج (الأمم المتحدة للبيئة UNEP) في اتخاذ التدابير الاحتياطية لحماية طبقة الأوزون، وطبقة الأوزون هي الطبقة الخاصة بالأوزون الجوي المتاخمة للكوكب، ومن أبرز الاضرار الناجمة عن تعرض هذه الطبقة للمخاطر، تشمل تهديد الصحة البشرية والتأثير على مرونة وانتاجية النظم الايكولوجية[٢].

وتنص الاتفاقية على تبادل المعلومات والبحوث ونتائج الرصد لحماية صحة الانسان والبيئة من الآثار السلبية التي قد تنتج عن تآكل طبقة الأوزون، وكانت الاتفاقية في التوقيع على (بروتوكول مونتريال١٩٨٧م)، الذي وضع جدولا زمنيا للخفض من إنتاج واستهلاك مركبات (الكلوروفلوروكربون)، والتي تحفز على تآكل طبقة الأوزون، وفي عام(١٩٩٠)، تم تعديل (بروتوكول مونتريال) لمنع إنتاج واستهلاك هذه المركبات، وبحلول عام (٢٠٠٠) ووضع جدول زمني لمنع إنتاج واستهلاك مركبات أخرى مثل (رابع كلوريد الكربون). كما أدرجت جميع البدائل المؤقتة لمركبات (الكلوروفلوروكربون) في قائمة منفصلة بحيث يمنع استخدامها خلال المدة من عام (٢٠٢٠) إلى عام (٢٠٤٠)، وفي نهاية عام (١٩٩٢) اتفقت الدول على الاسراع في منع إنتاج واستخدام جميع هذه المركبات إلا انه في عام (١٩٩٣) وضعت بعض الدول الاوربية بعض

(١) حسني موسى محمد رضوان، *القانون الدولي للبحار*، ط١، (القاهرة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م)، ص١٦٥٠.
(٢) المادة(١)، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، ١٩٨٥.

الاستثناءات لهذه المواد[١]. لقد أعادت الاتفاقية التأكيد على المبادئ التي نص عليها (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في مؤتمر ستوكهولم١٩٧٢)، خصوصاً التي تنص على حق الدول السيادي في استغلال مواردها الخاصة، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وكذلك وفق أنظمتها البيئية، مع التركيز على مسؤولية هذه الدول عن أنشطتها واعمالها والتي تسبب أضراراً بيئية لدولة أخرى، حتى إذا كانت فيما وراء الاختصاص الوطني[٢].

**٧- لجنة برونتلاند(مستقبلنا المشترك ١٩٨٧).**

تشكلت لجنة برونتلاند بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبدأت اللجنة بصياغة تقرير(مستقبلنا المشترك)، وتهتم اللجنة بمجال التنمية والبيئة، وكانت مهمة اللجنة تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية إلى غاية عام (٢٠٠٠) وما بعدها، فضلاً عن تقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة، وفي عام (١٩٧٨) قدمت تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة[٣].

وقد استفادت الدبلوماسية الخضراء من الأسس العلمية التي تطرقت إليها لجنة برونتلاند. من أبرز هذه الأسس هو الاعتقاد بأن التنمية المستدامة هي المسار الحقيقي لتلبية حاجة الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها، انطلاقاً من ذلك اتخذت الأمم المتحدة من مفهوم التنمية المستدامة مبدأ أساسيا لها إلى جانب الحكومات والمؤسسات الخاصة والشركات التجارية[٤]. إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتي تولت صياغة التقرير كانت تهدف إلى إيجاد مسارات متعددة الأطراف باتجاه للتنمية المستدامة، وما يلاحظ إن التقرير كان الأول من نوعه في التركيز على الاستدامة العالمية عبر ربط قضايا البيئة بالقضايا التنموية، وذهب التقرير إلى طرح حلولاً تستند إلى التعاون الدولي والتغير المؤسسي والقانوني[٥].

---

(١) علي عدنان الفيل، *شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة*، ط١، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٣م)، ص٦٧.

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٧.

(٣) الحسين شكراني، "من مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ إلى ريو + ٢٠ لعام ٢٠١٢ : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥١.

(٥) جيمس كروفورد، *مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي*، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، ط١، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢م)، ص ٥٦٥.

إن التعاون الدولي التي طرحتها اللجنة تعد مثال على الدبلوماسية الخضراء التي أرادت الأمم المتحدة تأكيدها عبر التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة بوصفة الحل المناسب لمعالجة أزمات البيئة للأجيال القادمة. إن التقرير الذي عملت لجنة برونتلاند ركز على مفهوم التنمية المستدامة وربط مسار الأجيال القادمة بشكل مباشر بالقدرة على إدارة ما يتوفر لدينا في الوقت الحالي من مصادر بدون انتهاك حقوق الأجيال بالحصول على الظروف الملائمة، وقد عملت اللجنة على إن عملية المستدامة تتطلب تعاوناً دولياً ولا يقتصر على دول بحد ذاتها.

**٨- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود(١٩٨٩).**

عقدت اتفاقية بازل في(١٩٨٩/٢٢/٣)، ودخلت حيز التنفيذ في(١٩٩٢/٥/٥)، وتعد أول اتفاقية دولية تراقب حركة النفايات الخطرة، أما أهمية الاتفاقية في مكافحة تجارة المواد والنفايات الخطرة او قلها بصورة غير مشروعة وتعطي تنظيم شبه مفصلٍ لحركة تلك المواد والنفايات الخطرة عبر الحدود للحد من تلوث البيئة، وهي ترغب في وضع اليات تشدد من إجراءات نقل تلك النفايات الخطرة المسموح لها بنقلها عبر الحدود وطريقة التخلص من النفايات وتخفيض توليد النفايات الخطرة الى اقل حد بلغ عدد الدول المنظمة لتلك الاتفاقية[١]. على أن يكون ذلك مشروطاً باحترام نقاط أساسية محددة هي:[٢].

أ- جميع أشكال النقل عبر الحدود تبلغ عنها الدولة المستوردة دولة العبور ولا يمكن السماح النقل عبر الحدود في الدولة المستوردة، أو دولة العبور، إلى الدولة الطرف في الاتفاقية ما لم تعط موافقتها المسبقة .

ب - على الدولة المستوردة واجب إعادة استيراد النفايات في حالة عدم اكتمال النقل عبر الحدود بطريقة تنسجم مع بنود الاتفاقية او في حالة المرور غير الشرعي، ولا يسمح بتصدير النفايات الخطرة إلى الأطراف التي تحرم استيراد النفايات، ولا إلى الأطراف غير المتعاقدة والي القارة القطبية الجنوبية.

وإن أعمال الاتفاقية ساعدت وعززت من الجهود الدولية لوضع حد للأعمال غير المشروعة لنقل النفايات وهذه الاعمال كانت تقوم من قبل الدول المتقدمة، لقد

(١) رفد عيادة الهاشمي، *الحماية الدولية من أثر النفايات الخطرة: اتفاقية بازل أنموذجاً*، ط١، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٣٧.

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٠.

عززت المعاهدة ايضاً من وضع حدود وآلية جديدة للتحكم في النفايات الضارة. نخلص مما سبق إلى أن الجهد الدولي منذ عام(١٩٧٢م) ساهم بشكل واضح في وضع اللبنات الأولى للعمل البيئي، وأوجد الإطار الذي سوف تسير علية الدبلوماسية الخضراء عبر إيجاد الجوانب القانونية للعمل الأخضر وإعطاءه أهمية بالغة في المحيط الدولي، وهو ما تأكد بعد اتفاقية (ريو دي جانيرو١٩٩٢).

## II. المبحث الثاني

## أليات الدبلوماسية الخضراء داخل الأمم المتحدة بعد عام (١٩٩٢)

### ١- مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢).

يرى كثير من الباحثين انه لولا مؤتمر ستوكهولم(١٩٧٢)، ومؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) ما كتب للحركة البيئية النجاح ولا للحوكمة البيئية الشاملة، لذلك جاء (مؤتمر ريو -١٩٩٢م) بمشاركة (١٥٦) دولة خلال ما يعرف بقمة الأرض والتي ضمت منظمات غير حكومية ايضاً تمخض عنه مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للتحالف بين البيئة والتنمية معاً[١]. استغرق عقد المؤتمر اثنا عشر يوماً، وتضمنت افتتاحية المؤتمر دقيقتي صمت احتراماً لمتاعب كوكب الأرض ثم القى (بطرس غالي) الأمين العام للأمم المتحدة كلمة افتتاح المؤتمر اكد من خلالها ان الأرض مريضة بالتخلف والتقدم معاً[٢]. ركز مؤتمر ريو دي جانيرو على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة ومدى ترابطها ببعضها البعض، وكيف أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت، لقد كان الهدف الاساسي لقمة الأرض في ريو دي جانيرو هو إنتاج وإيجاد جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي في مجال قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تعزز توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين[٣]. يربط مؤتمر ريو دي جانيرو بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بحماية البيئة ويعتمد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وفي (كانون الأول/ديسمبر١٩٩٢) انشأت الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة لضمان

(١) الحسين شكراني، "مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ إلى ريو + ٢٠ لعام ٢٠١٢ : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٢.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:

https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو[١]. وقد أراد المؤتمر غلق الفجوات ورفع القدرات لجميع الدول التي وقعت على الالتزامات التعاهدية في المؤتمر وذلك عبر ما تم تناوله بشكل كاف في المؤتمر وتندرج تحت أليات التعاون التقني بين الدول، فضلاً عن التمييز بين الدول في الواجبات بما يتناسب مع القدرات، تفعيل ميزة إعطاء المساعدات من اجل تنفيذ بنود المؤتمر والالتزامات التعاهدية الناشئة عنه[٢]. إن مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) يعد مثالاً بارزاً للدبلوماسية الخضراء، إذ يرى الباحثون ان مؤتمر ريو شكل حلقة وصل بين الشمال وللجنوب وساعد الدول النامية على الاندماج في المؤسسات البيئية من خلال مفهوم التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية[٣]. في ختام المؤتمر تم عقد ثلاث اتفاقيات مهمة ركزت على المحاور الاتية[٤]:

**الاتفاقية الأولى**: تتعلق بالتنوع البيولوجي وتهدف لحماية الكائنات المعرضة للانقراض.

**الاتفاقية الثانية**: اتفاقية مناخ الأرض، والمتعلقة بالتغير المناخي ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة بهدف تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستويات لا تهدد نظام المناخ العالمي، عبر الحد من انبعاثات الغازات والتي تتسبب في معاناة شعوب العالم.

**الاتفاقية الثالثة**: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء وإعلان المبادئ الإرشادية للإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات، والضرورية للتنمية الاقتصادية ودعم جميع أنواع الحياة. وقد دمج المؤتمر بين تطلعات الدول النامية والراغبة في التنمية مع سعي الدول الغنية في إيجاد حلول لمشاكل الكوكب، ووفرت الدبلوماسية الخضراء التي نشأت في المؤتمر الاطار العام الذي تجري فيه المفاوضات والمناقشات، وتم ذلك عبر سلسلة من الإجراءات التي أقرها

---

(١) مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، *التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها- مؤشراتها*، (القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتدريب، ٢٠١٧م)، ص١٥٦.

(2) Peter H. Sand, Institution-Building to Assist Compliance with International Environmental Law,New York, 1997, P.780.

(3) Adil Najam, Unraveling of the Rio bargain, Politics and The Life Sciences Studies, Vol.21, No. 2, Sep,2002, P.46.

(٤) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٣.

المؤتمر وأصبحت فيما بعد المرتكزات التي انطلق منها العمل البيئي الدولي القائم على أساس المصالح المتبادلة بين الوحدات الدولية والذي نطلق علية الدبلوماسية الخضراء والأخيرة وجدت كثير من المبادئ في هذا المؤتمر.

**٢- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (UNFCCC) (١٩٩٢)**

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي عندما بدأ العلماء وصانعو السياسات في النظر إلى تغير المناخ باعتباره تهديدًا كبيرا وشيكاً وليس احتمالًا بعيداً بدأت الدول الرغبة في إيجاد اتفاقية لمواجهة هذه المشكلة، في البداية تم اقتراح نموذجين قانونيين، الاول الذي دعت إليه كندا هو تطوير اتفاق إطاري عام بشأن قانون الغلاف الجوي ثم معالجة قضايا محددة في الغلاف الجوي مثل الاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية، أما النهج الثاني هو الشروع باتفاقية خاصة بالمناخ إذ ان مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مصطفى طلبة)، انتقد بشدة نموذج قانون الغلاف الجوي بصفته غير واقعي من الناحية السياسية ودافع بدلاً من ذلك عن اتفاقية أكثر تركيزًا[١]. عكست مفاوضات اتفاقية تغير المناخ لعام (١٩٩٢) وجهات نظر مختلفة حول الحاجة إلى اعتماد طبيعة الاتفاقية، وأثارت التعارض بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة حول طبيعة الالتزام المفروض على الدول[٢].

حيث رفضت الولايات المتحدة الخوض في اتفاقية مناخية لكن بعد الضغط عليها وافقت على الانخراط في دعم وجود هذه الاتفاقية وبالفعل كان ذلك في بدأ إيجاد اتفاقية مناخية منذ (١٩٨٩م) بناء على توصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي دعا لبدء الاستعدادات لعقد اتفاقية اطارية عامة حيث ضمن المفاوضات التي نشأت بعد ذلك بين البرنامج وممثلي منظمات بيئية أخرى وحكومات الدول وخرجت هذه المفاوضات بضرورة تكوين برنامج المناخ تحت سلطة الأمم المتحدة[٣].تعقيبا على طبيعة نشوئها البرنامج فقد شكل نشوه انتصاراً للدبلوماسية الخضراء للدول النامية التي رفضت ان تتم عملية إدارة المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الاطارية للمناخ خارج قبة الأمم المتحدة والجمعية العامة وهذا في مقابل

(1) D. Bodansky, "The United Nations Framework Convention on Climate Change: A Commentary", *Yale Journal of International Law*, Vol.18:451, (1993): Pp.471-472.
(2) Philippe Sands,Op,cit, P.233.
(3) D. Bodansky, Op,cit, p.p.473-474.

رغبة الدول المتقدمة التي ارادت بشكل أو بأخر تقليل التزاماتها في وضع المبادئ العامة للاتفاقية والالتزامات التي سوف تفرض عليها باعتبارها مساهمة بشكل او بأخر في زيادة تأثيرات التغير المناخي. ولفهم اعمق للاتفاقية الاطارية ينبغي الإحاطة بالمبادئ التي نصت عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية[١]:

أ- تحمي الأطراف النظام المناخي من اجل الأجيال البشرية بشكل منصف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة وهي متباينة في القدرات وبناء على ذلك فأن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية اكبر.

ب- إعطاء اهمية للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف خصوصا المعرضة للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

ج- تتخذ جميع الأطراف التدابير الوقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها الى ادنى مستوى والتخفيف من آثاره الضارة.

د- الدول الأطراف لديها الحق في تعزيز التنمية المستدامة وهذا واجب عليها.

ه- يجب أن تتعاون الدول الأطراف لتطوير نظام اقتصادي دولي يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية. اما مسؤوليات الدول الأطراف فقد قسمت إلى ثلاثة أنواع: [٢]

**النوع الأول**: يشمل جميع الأطراف في الاتفاقية وهي الدول المتقدمة والنامية.

**النوع الثاني**: الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية السابقة في مرفق الأول من اتفاقية.

**النوع الثالث**: الدول الصناعية فقط وتضمن المرفق الثاني من الاتفاقية على تفصيلها. استمر الأطراف في مفاوضاتهم لغرض الاتفاق على القرارات، وذلك من خلال مؤتمر الأطراف Conference of the Parties, (COP) وهيئاته المساعدة العلمية والتكنولوجية، والهيئة المساعدة للتنفيذ وقد أدت المفاوضات التي تمت في جنيف (١٩٩٦) إلى إعداد مشروع بروتوكول كيوتو، الذي تم تبنيه في مؤتمر الأطراف الثالث (COP3) في مدينة كيوتو اليابانية (١٩٩٧) والذي رتب

(١) المادة(٣)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، (١٩٩٢م).

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٠-٥٣١.

التزاماً عاماً على الدول المتقدمة الأطراف بتخفيض انبعاثها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة (٥٪) أقل من مستواها في عام(١٩٩٠)[١].

**٣- بروتوكول كيوتو (١٩٩٧)**

يعد بروتوكول كيوتو مثالاً حقيقياً للدبلوماسية الخضراء، حيث بدأ بصورة اجتماع ضمّ حوالي (١٠٠٠٠) مسؤول من جميع دول العالم بما في ذلك المنظمات الدولية والهيئات التي تُعنى بالبيئة. وتمّ عقد المفاوضات الخاصة بالبروتوكول في عام (١٩٩٧) خلال مؤتمر الأطراف الثالث (COP3) التي تضمنت مطالبات الدول الأطراف وخصوصاً الصناعية بالحد من الانبعاثات التي تسبب الاحتباس الحراري وتحديداً غاز ثاني أوكسيد الكاربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري[٢]. وقد جاء بروتوكول كيوتو بالتزامات محددة في ضوء المبادئ العامة للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي، وتشمل قيام (٣٨) دولة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب متباينة بين الدول في المدة بين عام(٢٠٠٨-٢٠١٢)[٣].

ويُلزم بروتوكول كيوتو الدول الصناعية المتقدمة بخفض الانبعاثات (٥,٢٪)، تحت مستويات عام (١٩٩٩) بحلول عام (٢٠١٢م) وذلك من أجل تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وهو هدف البروتوكول، إذ إن البروتوكول كان حريصاً على تطبيق الالتزام الدولي فيما يتعلق بمكافحة التغير المناخي، ويقسم الالتزام الدولي بالبرتوكول إلى قسمين، الأولى بدأ عام (٢٠٠٨) وانتهى عام (٢٠١٢م)، والثانية بدأت عام (٢٠١٣) وانتهى في عام (٢٠٢٠)، وجدير بالذكر إنه في الوقت الحالي هناك (١٩٣) دولة موقعة على البروتوكول[٤]. إن المفاوضات التي رافقت مفاوضات كيوتو بعد الاتفاق الدولي في ريو دي جانيرو أو الاهتمام البيئي بعد الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي يُعد خير دليل على

---

(١) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٣.

(2) Christoph Böhringer, *The Kyoto Protocol: A Review and Perspectives*, Discussion Paper No. 03-61, (ZEW - Leibniz Centre for European Economic Research, 2003), P.3.

(٣) نيرمين السعدني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام*، المجلد(٣٧)، العدد(١٤٥)، تموز/ يوليو، (٢٠٠١م): ص ٢٠٧.

(٤) مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، *مفاوضات الدول العربية بموجب إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي سبل الترابط والتوصيات*، (عمان: مؤسسة فريريتش إيبرت، ٢٠٢٢م)، ص ٩.

تطبيق الدبلوماسية الخضراء فالتحديات التي واجهها أثناء المفاوضات تطلبت جهداً دولياً لإنجاحه، وأهم هذه التحديات الآتي:[١]

أ- اعتراض الولايات المتحدة تحديداً الرئيس الأمريكي(بيل كلينتون)، ورفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليها، بالرغم أن مبادئ البروتوكول تتلاءم مع توصيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- أساليب تنفيذ البروتوكول، إذ أن أساس البروتوكول هو وجود آلية لخفض الانبعاثات بين الدول لكن هذه الآلية غير دقيقة ولا تحتمل القياس.

ج- عدم وجود طريقة لإلزام الدول، بالامتثال لإحكام البروتوكول، وعدم التنصل من التزاماتهم، بسبب عدم وجود آلية ردع أو عقاب تجبر الأطراف على احترام البرتوكول.

وقد انبثق عن بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية (١٩٩٢) قواعد خاصة بالحماية الدولية وهذه القواعد تحددت بالمحاور التالية[٢].

أ- كمية الخفض الملزمة للغازات، بالرغم من اختلاف الدول حول الكمية إلا إنها أسهمت في تأسيس قواعد أساسية لتطبيق البروتوكول.

ب- تعاون الدول الصناعية في تقديم التزامات دولية لخفض نسبة الانبعاثات الخاصة بها.

ج- ضرورة التعاون الدولي لخفض الانبعاثات وفق الخطة المرسومة والتي تنتهي في عام (٢٠١٢م).

د- من أبرز محاور البروتوكول هو معالجة التطبيق المشترك لأهداف البروتوكول.

**٤- مؤتمر جوهانسبورغ (٢٠٠٢).**

تعد قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة أو ما يعرف بالمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة، الذي عقد بمدينة جوهاسبورغ بجنوب افريقيا في عام (٢٠٠٢)، من أهم واكبر المؤتمرات التي عقدت في التاريخ، اذ شارك فيه أكثر من (١٠٠) ملك ورئيس دولة وحكومة، إضافة إلى ممثلي(١٤٧) دولة، وبلغ عدد الحضور(٦٥) الف فضلاً عن الاف الصحفيين وممثلي الهيئات

(١) نيرمين السعدني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٢) أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، *الالتزام الدولي بحماية المناخ*، ط١، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٦م)، ص٦١.

الحكومية[١]. وقد اتفاق القادة الذي حضروا المؤتمر على ضرورة تحويل القرارات المتخذة الى نتائج ملموسة وكانت القرارات يأتي في مقدمتها الالتزام من قبل جميع الأطراف مبادئ ريو دي جانيرو والالتزام الكامل بتنفيذ اجندة القرن الحادي والعشرين، وفي ذات السياق التزمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها(٥٧/٢٥٣) المؤرخ في (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢) اعلان مؤتمر جوهانسبورغ وحثت الدول والحكومات والمنظمات الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرامجها ولجانها الإقليمية على اتخاذ إجراءات ضرورية وسريعة لتنفيذ قرارات مؤتمر جوهانسبورغ[٢].

يعد هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو تأهيل القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى الدور الذي لعبته مجموعة (٧٧) والاتحاد الأوربي في تطوير بعض المبادئ والقواعد الدولية لمواجهة مشكلة التلوث البيئي لكن بالنسبة لدول الجنوب كانت لهم نظرة مغايرة تجاه مسألة التنمية المستدامة، حيث ربطت موضوع التنمية المستدامة بموضوع القضاء على الفقر والمطالبة بإرساء قواعد الشراكة بين الدول الإفريقية ومن بين النتائج المتوصل إليها خلال هذا المؤتمر هو تحديد العلاقة بين التجارة وحماية البيئة كأساس كل عمل دولي يتعلق بحماية البيئة من التلوث فالكثير من الأنشطة التجارية، وخاصة المتعلقة بنقل النفايات تكون لها آثار سلبية على البيئة (٢٠٠٥)[٣].

**٥- مؤتمر الأطراف(COP12) نيروبي/ كينيا (٢٠٠٦) .**

يعد من بين أهم المؤتمرات التي عقدت في عام (٢٠٠٦) في العاصمة الكينية نيروبي، على ضوء دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في عام (٢٠٠٥). وقد تم طرح أمرين في هذا المؤتمر، الأول التزامات الدول الأعضاء في بروتوكول كيوتو بعد عام(٢٠١٢) أي بعد نهاية المدة الزمنية لخطة البروتوكول، والامر الاخر هو مراقبة عملية التغير المناخي في ضوء الاتفاقية الإطارية[٤].

(١) طارق غنيمي، *الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي*، ط١، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢م)، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة*، ص ص٤٨٢-٤٨٣

(٣) طارق غنيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٤.

(٤) أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

**٦- خطة عمل بالي إندونيسيا(٢٠٠٧).**

جاء عقد مؤتمر الأطراف (COP13) في (نوسا دوا) في جزيرة بالي في اندونيسيا(٢٠٠٧)، وتم الاتفاق فيها على جدول زمني لفترة الالتزام الاولي لبروتوكول كيوتو الذي ينتهي عام(٢٠١٢)، وجاءت الخطة كمحاولة للموازنة بين التزامات الأطراف المدرجة في البروتوكول، وتلك الخاصة بالأطراف غير المدرجة فيه، فضلا عن دعم العمل على الصعيد الوطني والدولي للتخفيف من قضايا تغير المناخ(١).

وكان من المتوقع للخطة ان تجد معاهدة جديدة للتغير المناخي تكون معتمدة في عام (٢٠٠٩)، لكن هذه المحادثات تعرضت لمشاكل تتعلق بكمية التخفيض الواجبة من الدول الصناعية والنامية، فضلاً عن التعاون الفعّال بين الدول على الأمد الطويل، ومن أهم ما صدر عن خطة عمل بالي هو (صندوق التكيف) والذي يشمل اطراف بروتوكول كيوتو الذي سوف يساعدون الدول النامية والمعرضة للأثار السلبية للتغير المناخي ويزيد من قدرتها على التكيف وتم وضع الشروط التنظيمية لهذا الصندوق في الخطة(٢).

**٧- مؤتمر كوبنهاغن للمناخ(٢٠٠٩)**

استضافت العاصمة الدنماركية كوبنهاغن المؤتمر في المدة(٧-١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) بوجود ممثلي (١٩٩) دولة من أجل الوصول الى اتفاق بيئي عالمي لحماية البيئة من التغيرات المناخية(٣). وضم المؤتمر الجلسة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP15) والاجتماع الخامس للأطراف بروتوكول كيوتو، من أجل التوصل إلى إطار عمل نافذ للحد من التغير المناخي، بحسب بنود خارطة طريق بالي. وقد خلص مؤتمر كوبنهاجن إلى ما يعرف باتفاقية كوبنهاجن التي صاغتها الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، علماً بأن الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين منتجتين لغازات الدفيئة، حيث لم يتم تبني الاتفاقية وإقرارها بصورة ملزمة قانونياً، وإنما اتفق على العلم بها، أي عدم وجود التزام

(١)أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، مصدر سابق، ص ٦٤-٦٥.
(٢) حبيب معلوف، *قضية تغير المناخ بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس*، ط١، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٦م)، ص ٢٤-٢٩.
(٣) منى طواهرية، "التغييرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، المجلد (١٦)، العدد (٢٢)، (٢٠٢٠م): ص٣٥٦.

فعلي، الأمر الذي جعل العديد من الدول والمؤسسات البيئية تعلن فشل مؤتمر كوبنهاغن فعلياً[١].

إن أهم النتائج التي توصل لها المؤتمر فيتمثل باتفاق كوبنهاغن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بالوضع في عهد الثورة الصناعية، وكذلك إنشاء صندوق مالي لدعم الدول الفقيرة لمواجهة تداعيات التغير المناخي، وتضمن المؤتمر ثلاثة اهداف: أولاً تحديد الكمية المستهدفة من خفض الانبعاثات حتي عام (٢٠٢٠) للدول المتقدمة، وثانياً: اتجاه الدول النامية لمواكبة التغير المناخي اتساقاً مع احوال كل منها، وثالثا: توفير الأموال للدول النامية لتعديل وتوفيق أوضاعها مع مشكلة التغير المناخي[٢]. وعلى عكس ما كان منتظراً من هذا المؤتمر فقد حدث احتدام كبير داخلة بين المعارضين للنظام الرأسمالي مما شكل عائقاً أمام الوصول الى نتائج واتفاقات ملزمة لجميع الدول بخفض نسبه الغازات المنبعثة في الجو بشكل فعلي وبالأخص بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، وهذا ما اعطى للمؤتمر صفة الخروج بنتائج سياسية دون الوصول إلى نتائج على ارض الواقع إذ لم يتم اعتماده من قبل الدول المشاركة، لكن ما يحسب لهذا المؤتمر هو وضع ألية جديدة للتمويل المناخي والمتمثلة في وجود تخصيصات مالية لدعم الدول الفقيرة في مواجهة التغير المناخي، إذ إن هذه المساعدات هي من أنواع التعاون الدولي لمواجهة التغيرات التي سببها التلوث البيئي الناجم عن انبعاثات الغازات في الجو ومن ثم تلوث البيئة الهوائية التي يتطلب مواجهتها مزيداً من التعاون الدولي، والتي عززت من الجهود الدولية في ردع الانبعاثات الخطرة[٣].

**٨- مؤتمر الأطراف(COP17) ديربان/ جنوب أفريقيا (٢٠١١).**

يعتبر مؤتمر الأطراف الذي عقد في (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) في مدينة ديربان نقطة فارقة في مجال مفاوضات التغير المناخي، إذ ان الحكومات على اختلاف توجهاتها بدأت تعترف بالحاجة إلى وضع خطة للتوصل إلى اتفاق عالمي، ووضع نظام قانوني جديد لمواجهة التغير المناخي بدءاً من عام

(١) علي محمد عبدالله، *الوقود الحيوي واستخدامات الطحالب*، (القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٦م)، ص١٦٣.

(٢) عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، "مكانة السياسات البيئية ضمن اجندة الأمم المتحدة:، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد١٥، (٢٠١٦م): ص ٦٠٩.

(٣) طارق غنيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢٠٢٠)[١]. وقد ازدادت أهمية مؤتمر الأطراف في ديربان على اعتبار إن بروتوكول كيوتو سوف ينتهي في عام (٢٠١٢)، وهو الاتفاق الوحيد الملزم للتغير المناخي خصوصاً مع رغبة الدول الصناعية المتقدمة في تجديد القيود التي فرضها كيوتو عليها من أجل خفض انبعاثاتها لذلك زاد الاهتمام في مؤتمر الأطراف في ديربان[٢]. وبعد اجتماع رؤساء ومبعوثي الدول تم الوصول إلى أربعة نتائج رئيسية للعمل بشكل منسق وهي بالشكل التالي[٣].

أ- وضع خطط وطنية من أجل خفض الانبعاثات.

ب- اطلاق عملية مفاوضات جديدة، تهدف إلى الوصول الى بروتوكولات جديدة في (٢٠١٥م) لمرحلة ما بعد(٢٠٢٠).

ج- التزام الدول الأطراف وخصوصاً الغنية بالتزامات كيوتو للفترة الثانية والتي تعني خفض انبعاثات الكاربون الى عام (٢٠١٢).

د- مراجعة شاملة لقضية التغير المناخي باعتباره قضية عالمية.

**٩- اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)**

توصلت الدول أطراف الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي خلال اجتماعها الحادي والعشرين في باريس عام (٢٠١٥) إلى اتفاق تاريخي للحد من تغير المناخ، وتسريع الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون، أما الهدف الرئيسي للاتفاقية فيتمثل بتعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ بواسطة الحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية هذا القرن إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى (١,٥) درجة مئوية، ولقد وقع (١٧٥) زعيماً من قادة العالم على اتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث كان هذا أكبر عدد من البلدان توقع على اتفاق دولي في يوم واحد[٤]. ويمكن إجمال أهم الخطوط العامة للاتفاقية في ما يلي:[٥].

(١) أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(2) Hanna Gersmann , John Vidal, COP 17: Durban climate change conference 2011 Q&A: Durban COP17 climate talks, The Guardian, 28 Nov 2011. https://amp.theguardian.com/environment/2011/nov/28/durban-cop17-climate-talks

(٣) أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٤) مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٥) عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، مصدر سبق ذكره، ص٦١١.

أ- **هدف طويل المدى**: ويشمل محاولة الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بنهاية القرن الحالي في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، فوق مستويات الحقبة الصناعية.

ب- **آلية لرفع وزيادة الطموح**: تتمثل في وضع وسيلة لعمل مراجعة كل خمس سنوات للالتزامات الوطنية الاختيارية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام (٢٠٢٥)، ويجب أن تشهد المراجعات التالية حققت اهدافاً.

ج- **التمويل**: على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية ماليا سواء بالقروض أو الاعانات للتحول نحو الطاقة المتجددة والتعامل أيضا مع تبعات التغير المناخي حسب الاتفاقية.

د- وضع خطة لمراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها: حيث اشتملت اتفاقية باريس على عملية مراجعة في (٢٠٢٠) تجري كل خمس سنوات لتقييم التقدم لتحقيق أهداف الاتفاقية.

ولم يسعَ اتفاق باريس الى وضع حد قانوني ملزم لحماية المناخ يبدأ من (٢٠٢٠) بل أراد تعزيز التكيف والدعم للدول النامية في مواجهة التغير المناخي، وذلك عبر التركيز مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة والذي تم اكتشافه في الاتفاقية الاطارية(١٩٩٢) لكن أراد اتفاقية جعلة اكثر انصافاً أي إن الدول تتمايز فيما بينها بالأعباء للحد من التغير المناخي[١].

**١٠- مؤتمر الأطراف(COP26) غلاسكو/ اسكتلندا (٢٠٢١).**

تم عقد مؤتمر الأطراف (COP26) في مدينة غلاسكو الاسكتلندية، شارك فيه (١٢٠) من أبرز قادة العالم فضلاً عن (٤٠,٠٠٠) مشارك تحت مختلف المسميات لمدة أسبوعين، أبرز ما تم الاتفاق عليه كان الاعتراف بالوضع الطارئ للمناخ في العالم، ضرورة خفض الانبعاثات الكربونية بنسبه(٤٥٪) للوصول إلى صفر انبعاثات في منتصف القرن، الابتعاد عن الوقود الاحفوري من أبرز ما تم الاتفاق عليه، فضلاً عن ذلك التزام العديد من الدول بالمحافظة على الغابات وتمويل المشاريع التي تحافظ عليها الا ان عدم التزام الدول المتقدمة بالوفاء بما تعهدت به من تمويل الدول النامية ب(١٠٠) مليار دولار امريكي لمواجهة

(١) موج فهد علي، "قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥ (دراسة تحليلية)"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧)، ص٨٣.

التغيرات المناخية كان من بين ابرز احداث المؤتمر[١]. وقد اطلق زعماء العالم( الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا- الصين) بإنهاء إزالة الغابات وانحلال التربة بنهاية العقد الحالي عبر ضخ (١٩) مليار دولار لاستعادة الغطاء النباتي [٢].

**المبحث الثالث/ الدبلوماسية الخضراء لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP**

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بقضايا البيئة بشكل منظم مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام (١٩٧٢)، وكان عمل المؤتمر يتحدد بثلاث لجان، اختصت الأولى بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لحماية البيئة، والثانية المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية، في حين تناولت الثالثة الإجراءات الدولية التي يمكن أن تساعد على مكافحة ما يؤدي إلى تدمير البيئة، وصدر عن المؤتمر(١٠٩) توصية تخص التعاون من أجل البيئة إلا إن اهم ما نتج عن المؤتمر هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي يعد بحق الدستور الجديد للتعامل مع القضايا البيئية[٣]. وقد ساعد وجود هذا البرنامج في تطوير القانون الدولي للبيئة بالتأثير في التشريعات الوطنية ولفت انتباه الدول إزاء المشاكل البيئية[٤]. وقد اعتبر مؤتمر ستوكهولم النواة الحقيقية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عبر حماية البيئة البشرية وتحسينها من القضايا الرئيسة التي تؤثر على رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع انحاء العالم[٥]. شجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الدول والحكومات على إنشاء وزارات خاصة بالبيئة وإيجاد بعض الهيئات البيئية وهي ممارسة كانت مهمة لوضع قضايا البيئة على الأجندة العالمية وتبنيها كقضية مهمة في تعزيز التطور[٦]. ومن أهم منطلقات البرنامج هو التركيز على إن عمله يستهدف مساعدة وتطوير جميع الدول، وتحديداً الدول النامية من الناحية البيئية عبر التشريعات واللوائح، وإن إجراءاته لا تتضمن التأثير على البلدان النامية بشكل

(١) الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) معًا من أجل كوكبنا، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/cop26

(٢) مؤتمر المناخ "كوب ٢٦": قادة أكثر من ١٠٠ دولة يتعهدون بوضع حد لإزالة الغابات بحلول ٢٠٣٠، وكالة فرانس٢٤، (٢٠٢١/١١/٢)، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢٠)، متاح على الرابط:
https://amp.france24.com/ar

(٣) محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(5 ) Stockholm Declaration on Human Environment 1972 .

(٦) طلعت مصطفى السروجي، *الخدمة الاجتماعية الدولية*، (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩م)، ص٣٩٤.

سلبي[١]. ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه المنظمة ذات النشاط الأكبر والاسهام المركزي في اطار الأمم المتحدة في البيئة[٢].انطلاقاً من ذلك يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بأنه "هيئة دولية مختصة بشؤون البيئة ترتبط بشكل مباشر بالجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبارها السلطة العليا للبرنامج عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتمتع بهيكل تنظيمي ويتكون من مجلس إدارة يضم(٥٨) دولة عضواً تنتخبهم الجمعية العامة، وامانة عامة دائمة برأسها مدير تنفيذي تنتخبه الجمعية العامة لمدة اربع سنوات، وله مقر دائم ومكاتب إقليمية متعددة"[٣]. وكما عرف بأنه "جهاز فرعي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة يتمتع باستقلال ذاتي وكيان متميز يختص بشكل رئيس بكافة جوانب حماية البيئة على المستوى العالمي وتسند اليه مهمة تنسيق كافة الجهود الدولية المعنية بحماية البيئة"[٤]. أما أبرز الوظائف الرئيسة للبرنامج فتضم:[٥].

أ - ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض.

ب - وضع الأنظمة الارشادية العامة لتوجيه برامج البيئة وتنفيذها في اطار نظام الأمم المتحدة. ج - متابعة تنفيذ برامج البيئة.

د - ترقية مساهمة الهيئات العلمية والهيئات المستقلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها.

هـ - جعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة. و - تمويل برامج البيئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

أما أبرز التحديات التي واجهت البرنامج عند أنشائه فقد كانت في التجاهل الدولي وضعف التمويل، ولتأكيد الأمم المتحدة على أهمية البرنامج عمدت الى جعل مقرة في نيروبي عاصمة كينيا، وهو اول مؤسسة دولية تتخذ من قارة افريقيا مقراً لها، وفي ذات الوقت يدعم الجهود الأفريقية التي تعتبر نفسها قائدة العالم في

(1) Philippe Sands,Op,cit, P.44.
(2) UNEP Biennial Report 1996-1997, P.5.
(٣) بدرية العوضي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦ .
(٤) محمد سامي عبدالحميد، *قانون المنظمات الدولية*، ج١، ط٩، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠م)، ص ص . ١٥٦.
(٥) نقلاً عن: محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ .

مكافحة الأثار السلبية للتكنولوجيا والتطور على البيئة[١]. ويقسم البرنامج إلى عدة أجهزة، إذ حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩٩٧) الترتيبات المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال ادراك الحاجة الماسة لترتيب مؤسسي دائم في اطار منظمة الأمم المتحدة لحماية وتحسين البيئة الإنسانية اذ اقترحت انشاء الأجهزة التالية: مجلس إدارة، صندوق بيئي، مجلس التنسيق البيئي، الأمانة العامة[٢]. ولقد ركز البرنامج على عدد من الخطط في النواحي الأتية[٣].

١-المستوطنات البشرية من اجل الوصول الى نوعية راقية للبيئة الإنسانية .

٢-الصحة الإنسانية والبيئة وحمايتها من المخاطر التي تهددها .

٣-متابعة نظام دعم الحياة في المحيطات والمناطق البحرية.

٤- البيئة والتنمية حيث تقدم مساعدات للحكومات بحسب الجهود المبذولة في التنمية.

٥- الرقابة الأرضية.

٦- تحسين معرفة مجال الإدارة البيئية .

٧- يقوم البرنامج بتوجيه كثير من الأنشطة المساعدة التي تهدف الى تنمية الجهود من اجل. تنفيذ برامج البيئة مثل التدريب وحماية البيئة.

أما بخصوص اهتمامه بمشكلة النفايات الخطرة، بحيث يكن ينظر لموضوع النفايات الخطرة كموضوع مستقل وإنما يتم التطرق إليه بصفة ضمنية وتتم الإشارة إليه كلما تم الحديث عن التلوث الكيميائي، حيث عادة ما يتم الربط بين موضوع النفايات الخطرة والمواد الكيميائية. وفي هذا المجال صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من القرارات الدولية، فعلى سبيل المثال لا الحصر القرار رقم ٤١٦- لعام ١٩٧٨- حول المواد الكيميائية والبيئة والمقرر رقم ٩/٦ لعام ١٩٨١ حول قائمة المواد الكيميائية الخطرة[٤].

ولقد نشأت الدبلوماسية الخضراء لدى برنامج الأمم المتحدة عبر عملية المفاوضات التي ترافق الية عمل البرنامج. ويمكن اعتبار المفاوضات في

(١) اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام(اليونسكو)، *تاريخ افريقيا العام*، المجلد الثامن، ط١، (بيروت: ١٩٩٨م)، ص ٧١٣.

(٢) سهير أبراهيم حاجم الهيتي، *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة*، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠-٣١١ .

(٣) محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٤) نقلاً عن: طارق غنيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.

(ستوكهولهم) والتي نتج عنها البرنامج بواقع (١٠٩) توصية هو أولى أنواع الدبلوماسية الخضراء في القرن العشرين[١]. ويعتبر البرنامج أيضاً مؤسسة خبيرة في القيادة البيئية عن طريق الوسائل الدبلوماسية، حيث استطاع البرنامج أن يشرف على عقد اكثر من ثلاثين اتفاقية بيئية وعشرة مبادئ توجيهية للعمل البيئي، ويظهر البرنامج ليس كخبير في الدبلوماسية الخضراء او الدبلوماسية البيئية بشكل دقيق بل في مجال توفير البيانات العلمية لعقد الاتفاقيات والمعاهدات من هذا النوع[٢].

وينطوي عمل البرنامج في تنفيذ الدبلوماسية الخضراء من خلال الدعم الفني والاستشارات التي يقدمها للدول وللمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بشقيها المتخصصة وغير المتخصصة. وبرز البرنامج بشكل عملي وفاعل في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كميسر للاتفاقيات الدولية، وهذا الاختصاص في صلب عمل الدبلوماسية الخضراء، مما سهل على الدول إبرام اتفاقيات فردية عن طريق إنشاء وصيانة هيكل معين للمفاوضات وتقديم المساعدة التنظيمية التي خفضت تكاليف المعاملات الدولية[٣]. إذ ان عمل البرنامج وخبرته في مجال عقد الاجتماعات الدولية ذات الطابع البيئي والدبلوماسي اسهم بشكل كبير في جعل الدبلوماسية الخضراء ممارسة دولية ذات حدود واضحة وأعطى إضافة كبيرة للمفهوم الجديد للدبلوماسية، وقد أوضح البرنامج كيف ان الدبلوماسية وإعطاء الزخم حول قضية معينة يمكن ان يشكل اجندة واهتمام دولي بها بالتالي يستمر طرح هذه القضية في الاجتماعات الدولية.

وتمارس الدبلوماسية الخضراء للبرنامج عبر اختصاصه في مجال البيئة في اطار الأمم المتحدة والاتفاقيات المنبثقة عنها كما في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيير المناخي والتي اشارت الى أهمية دور الأجهزة المختصة للمنظمة في

(١) للمزيد ينظر: محمد المصالحة ، مصدر سبق ذكر، ص ٢٢٥ .

(2) Daglous Ogwaya Gesora, Priscah Munyiva Mulinge," The Leadership Role of UNEP in Environmental Diplomacy in East Africa", *International Journal of Scientific and Research Publications*, Volume 12, Issue 4, April, (2022): P.58.

(3) David L. Downie and Marc A. Levy, The UN Environment Programme at a turning point: Options for change, In: The Global Environment in the 21st Century: Prospects for International Cooperation, Chapter: 18Publisher: United Nations University PressEditors: Pamaela Chasek, 2000, P.364.

الحد من اثار الغازات الدفيئة واعتبار إن أجهزة الأمم المتحدة ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة (UNEP) يجب له ان يكون ممثلا في مؤتمرات الأطراف بصفة مراقب[١]. إذ إن الاختصاص الذي يمنح للبرنامج بمعالجة القضايا ذات الاختصاص البيئي هي ما يميز عملة هو قدرته على الحصول على معلومات حول التطورات البيئية وخطرها على النظام البيئي بشكل عام، بالتالي قدرته على رفع التوصيات واتخاذ القرارات الملائمة للحد من الممارسات الخاطئة تجاه البيئية، التي تسهم في زيادة حالات التغير المناخي وتراجع الاحراج والغابات.

فضلاً عن ذلك فإن البرنامج يمارس الدبلوماسية الخضراء بالنيابة عن الأمم المتحدة حتى مع الدول، فعلى سبيل المثال يقدم البرنامج الدعم والتعاون مع العراق من أجل تحقيق العراق بتقديم البلاغات الوطنية (التقارير) بشكل دوري لإبلاغ الأطراف بالتدابير المتخذة لمعالجة قضايا تغير المناخ المتعلقة بالعراق.

وسيمكن هذا المشروع العراق من الوفاء بالالتزام باتفاقية (UNFCCC) ويتم تمويل المشروع من قبل مرفق البيئة العالمي (GEF) الذي وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بالتعاون الكامل مع وزارة البيئة العراقية ومن المتوقع أن يؤدي إعداد البلاغ الوطني إلى تعزيز الوعي العام وقاعدة المعارف المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بتغير المناخ في العراق[٢]. ولا يقتصر الامر على مساعدة العراق بل هناك دول أخرى في المنطقة، على سبيل المثال، الكويت وعمان ..الخ. إذ إن البرنامج يعزز من الجهود الدولية لإيجاد حلول مشتركة مع الدول التي تنقصها الأموال أو الخبرات لتنفيذ إصلاحات جوهرية في البيئة او للحد من التصدعات في بنيتها المؤسسة التي تعالج قضايا البيئة.

ويمارس البرنامج صلاحياته الدبلوماسية على اعتبار إنه صاحب السلطة العليا في جميع الاعمال التي تخص البيئة، ومن أبرز إنجازات البرنامج في الحفاظ على الاهتمام البيئي عن طريق الحوكمة البيئية العالمية هو تأسيس (المنتدى الوزاري العالمي) الذي يعد أبرز تعبير عن دبلوماسيته الخضراء والذي

(١) للمزيد ينظر: *اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC)*، ١٩٩٢م.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، "الاستجابة لتغير المناخ"، الشبكة الإقليمية لتغير المناخ في غرب أسيا (WARN-CC)، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢٠)، متاح على الرابط:
https://www.unep.org/ar/regions/west-asia/almbadrat-alaqlymyt/alastjabt-ltghyr-almnakh

أتاح لكافة دول العالم الحضور في اجتماعاته[١]. وشكل هذا المنتدى مكاناً عاماً للحوارات العالمية والمناقشات الناجحة حول العمل البيئي وقضايا التلوث والتغير المناخي والتي استطاع البرنامج إدخالها ضمن الاهتمامات السياسية عن طريق تبنيه لقضايا كانت بعيدة عن المجال الدولي.

لقد نهض البرنامج بأعمال التنسيق الدبلوماسي والسياسي بشكل عام في الدعوة الى اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ العالمي، وهو كان من اول الداعين اليها، ويستند في رأيه هذا إلى خبرة طويلة في مجال العمل على تأسيس أُطر قانونية تهتم بالأبعاد البيئية وتنظمها، اذ كان له دور في إنشاء كل من، (بروتوكول مونتريال) (واتفاقية فيينا)، اهتم وساهم في عقد (اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة للحيوانات) (واتفاقية التجارة الدولية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض) من الحيوانات والنباتات البرية [٢]. وبالتالي فخبرة البرنامج في إدارة النشاطات البيئية تجعل منه فاعلاً أساسيا من غير الدول، وهو دور يواجه بعض التحديات خصوصا من الدول التي تعتبر في بعض الأحيان عمل البرنامج خرقاً لسيادتها. لكن استطاع البرنامج في التعامل المتساوي ودعم الدول النامية والتأييد الكبير من الدول الفقيرة التي تعرضت للتغيرات المناخية والأثار السلبية للتكنلوجيا والتطور في ان يكون ممثلاً لها في المحافل الدولية، على الرغم من ذلك فقد كانت هناك معارضات لعمل البرنامج خصوصاً من الدول المتقدمة والمسؤولة عن الأعمال المضرة بالبيئة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. جزء كبير من الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة يتعلق بالمفاوضات وتعزيز الأمن البيئي والألية في ذلك هي الحوكمة البيئية التي تمارس من قبل برامج الأمم المتحدة وأبرزها جهود (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) بوصفة مدير ومسؤول عن المفاوضات، ودفع المفاوضين بنشاط نحو نظام قوي من خلال تقديم مقترحات وحلول للمشاكل البيئية والمناخية، وتقويض حجج معارضي النظام، وبناء الإجماع، وممارسة الضغط السياسي. أخيرًا، أصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهماً هامًا في إدارة النظام

(١) وثيقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، الدورة الحادية والعشرين ، ٩/شباط ٢٠٠١، (UNEP/GC/21/21)، ص ٥.

(2 ) Daglous Ogwaya Gesora, Priscah Munyiva Mulinge, Op,cit, P.58.

البيئي العالمي، وأداء مهام تنظيمية قيمة، والمساعدة في تنفيذ قواعد النظام، وإدارة عملية الاعتراض بشكل اكبر مما كان علية قبل وجوده[١].

ويعمل البرنامج بشكل كبير على جعل مفهوم (القوة الخضراء)[*] بين الدول ان يكون بشكل تعاني وليس بشكل تصارعي، وذلك عبر جعل القوة الخضراء هي محرك للتعاون وليس للعزل بين الدول. حيث يعمل البرنامج على احتكار القوة الخضراء دولياً وذلك لان القوة الخضراء قادرة على صياغة قواعد جديدة للتنافس الدولي، وهذا يهدد عمل البرنامج في قدرة كل دولة على عدم الانصياع للقوانين والتعليمات الصادرة من البرنامج[٢]. وهي ممارسة جديدة في الدبلوماسية الخضراء للبرنامج التي يسعى من خلالها التأكيد على محوريته في القضايا البيئية ومن أبرز الأمثلة على احتكاره (القوة الخضراء) هو تأكيده على دورة في جميع المفاوضات البيئية.

أما تطبيقات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، فكثيرة ومتعددة في مجال المفاوضات والنقاشات مع المنظمات او الأجهزة الأخرى ومع الدول من اجل المساهمة في تقديم الحلول البيئية الملائمة والتي تعزز من دوره على مستوى الأمم المتحدة ومن أهمها:

**١-اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمهورية العراق (٢٠١٤)**

تعود هذه الاتفاقية الى الجهود الهادفة الى تسريع (عملية الإصلاح البيئي) في العراق، حيث وقع البرنامج مع الحكومة العراقية اتفاق التعاون الاستراتيجي الأول من نوعه بهدف تطوير اطار للتعاون طويل الاجل لمعالجة القضايا البيئية طويلة الأجل وهي القضايا التي تدخل ضمن التأثير على العراق في مجال زيادة عمليات التغير المناخي وتراجع المساحات المائية وتضرر الغابات[٣]. وتعد هذه الاتفاقية

(1 ) David L. Downie, Marc A. Levy, Op,cit, P.364 .

(*) القوة الخضراء: احدى المقاربات النقدية في حقل العلاقات الدولية، طرحت مفاهيم تتعلق بحدود النمو الاقتصادي، وتعرف بأنها توظيف القضايا البيئية وما يرتبط بها من أدوات للتأثير الفاعلين الآخرين، وفي الأحداث التي تجري عبر مجالات هذه القضايا بما يرسي موازين جديدة للقوة في التفاعل بين الوحدات في النظام الدولي. للمزيد ينظر: رنا أبو عمرة، "محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة*، العدد(٢٢٨)، (٢٠٢٢م): ص ١٥.

(٢) رنا أبو عمرة، "محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة*، العدد(٢٢٨)، (٢٠٢٢م)، ص١٦.

(٣) طلال بدر عبدالله، "دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤م)، ص١٤٠.

من مفاوضات وتقييمات هي تعد بصلب عمل الدبلوماسية الخضراء للمنظمات الدولية تجاه الدول التي تعاني من اخطار بيئية، وكذلك عززت من مصداقية البرنامج في دعم الدول النامية. وقد حددت المادة الرابعة من الاتفاقية الالتزامات التي سوف تقع على عاتق البرنامج تجاه جمهورية العراق: [١].

أ- يكون البرنامج مسؤولاً عن المراجعة والرصد والتقييم للأنشطة، في إطار هذه الاتفاقية.

ب- يقوم البرنامج بأجراء عملية رصد ومراقبة منتظمة للأنشطة، كجزء من إدارتها الاعتيادية للمشاريع والبرامج.

ج- يقوم البرنامج بمراجعة منتظمة لبرنامج العمل، ووثيقة المشروع الداخلية تحت إطار هذه الاتفاقية.

د- يقوم البرنامج مع نهاية هذه الاتفاقية بإعداد تقييم لبرنامج العمل المشترك.

ه- تتم دعوة الوزارة(وزارة البيئة العراقية)، لترشيح ممثلٍ عنها للمشاركة في عمليات التقييم أو المراجعة.

و- يقوم البرنامج دون أي تأخير لا مبرر له بتقديم الى الوزارة أية تقارير مراجعة وتقييم فيما يتعلق بالأنشطة الممولة في اطار هذه الاتفاقية.

ي- من الممكن ان تقوم الوزارة( وزارة البيئة) بأخذ زمام المبادرة بأجراء تقييم او مراجعة لتعاونها مع البرنامج بموجب هذه الاتفاقية.

**٢- اتفاقية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة البيئة – أبو ظبي (٢٠٠٩):**

هي اتفاقية وقعت في عام (٢٠٠٩) للمرة الأولى من أجل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودولة الامارات العربية المتحدة من اجل المحافظة على الطيور المهاجرة في الدولة . وتستضيف دولة الامارات المكتب الخاص بالاتفاقية الذي يهدف الى التنسيق الأنشطة لمواجهة التهديدات الشائعة التي تواجه الأنواع المهاجرة ذات الأهمية الوطنية والإقليمية وتشمل الطيور والثدييات والسلاحف البحرية[٢].

(١)طلال بدر عبدالله، "دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية"، مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) تعزيز التعاون الدولي بين الأمم المتحدة وهيئة البيئة – أبوظبي ، الأمم المتحدة ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤م، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢) متاح على الرابط / https://news.un.org/ar/story/2014/11/212552

نخلص مما سبق إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان له دور كبير في تعزيز عمل الدبلوماسية الخضراء عبر التأكيد على مجال المفاوضات والمناقشات التي تعقد تحت اشرافه، فضلاً عن اهتمامه بعقد شراكات بيئية مع الدول المتضررة والتي تعاني من خطر التغير المناخي أو الأزمات البيئية، وقدم البرنامج ايضاً السياسات البيئية المطلوبة للنهوض بالواقع البيئي ومنع زيادة انبعاثات الكاربون في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

## الخاتمة

نخلص مما سبق ان الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة تعد اهم الطرق لتنفيذ الاجندة الدولية في مجال الحفاظ على البيئة والمناخ وذلك عبر سلسلة متوازنة من الإجراءات تبدأ بالمفاوضات والمناقشات البيئة وصولاً الى عقد المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع نفسه، وهو ما اضفى على الدبلوماسية الخضراء للأمم المتحدة الكثير من المصداقية في عملها وجعلها قادرة على تحقيق نتائج سريعة وفاعلة في جوانب بيئية مختلفة بدءاً من الحفاظ على البيئة ومنع زيادة التغيرات المناخية وصولاً الى محاربة النفايات السامة والوقود الاحفوري.

إن الأمم المتحدة وبما تتمتع به من قوة دولية فرضت كثيراً من المواقف التي تتناسب مع الرغبة العالمية في الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق الدبلوماسية الخضراء التي شكلت طريقة للتعامل مع الدول من قبل الامم المتحدة. إن النجاحات المتحققة من قبل الامم المتحدة ودبلوماسيتها الخضراء يمكن تصنيفها في اطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الذي تسعى الامم المتحدة الى تحقيقه، ومن خلال الدبلوماسية الخضراء استطاعت الدول النامية والفقيرة ان تشارك في القرارات الدولية المهمة والتي تمس مصالحها ايضاً.

## قائمة المصادر

### أولاً: الكتب العربية والمترجمة:


١. أحمد العبد أبو السعيد، *إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات*، ط١، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.
٢. أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، *الالتزام الدولي بحماية المناخ*، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٦م.
٣. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام(اليونسكو)، *تاريخ افريقيا العام*، المجلد الثامن، ط١، بيروت: ١٩٩٨م.
٤. جيمس كروفورد، *مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي*، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢م.
٥. حسني موسى محمد رضوان، *القانون الدولي للبحار*، ط١، القاهرة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٦. حبيب معلوف، *قضية تغير المناخ بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس*، ط١، بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٦م.
٧. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *الاليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة*،ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤م.
٨. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*، سوريا: دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٦م.
٩. رفد عيادة الهاشمي، *الحماية الدولية من أثر النفايات الخطرة: اتفاقية بازل أنموذجاً*، ط١، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م.
١٠. طارق غنيمي، *الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي*، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢م.
١١. طلعت مصطفى السروجي، *الخدمة الاجتماعية الدولية*، القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩م.
١٢. علي عدنان الفيل، *شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة*، ط١، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٣م.
١٣. علي محمد عبدالله، *الوقود الحيوي واستخدامات الطحالب*، القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٦م.
١٤. عبدالله الدبوي وأخرون، *الانسان والبيئة دراسة اجتماعية تربوية*، ط٣، عمان: دار المأمون، ٢٠١٢م.
١٥. عصام العطية، *القانون الدولي العام*، ط١، بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٥م.
١٦. فاضل زكي محمد، *الدبلوماسية في عالم متغير*، بغداد: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م..
١٧. محمود خلف، *الدبلوماسية النظرية والممارسة*، ط١، عمان: دار زهران،

٢٠١٠م.
١٨. منذر البياتي، *الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية*، ط١، القاهرة: المركز العربي، ٢٠٢٠ م.
١٩. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، *التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها- مؤشراتها*، القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتدريب، ٢٠١٧م.
٢٠. محمد المجذوب، *القانون الدولي العام*، ط٦، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧م.
٢١. مصطفى كمال طلبة، *انقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم١٩٧٢-١٩٩٢)*، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٢م.
٢٢. مصطفى هاشم، لينا ياسين، أحمد سبع الليل، *مفاوضات الدول العربية بموجب إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي سبل الترابط والتوصيات*، عمان: مؤسسة فريريتش إيبرت، ٢٠٢٢م.
٢٣. محمد سامي عبدالحميد، *قانون المنظمات الدولية*، ج١، ط٩، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠م.

**الرسائل والاطاريح:**

١. زيد المال صافية، "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٣م.
٢. طلال بدر عبدالله، "دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤م.
٣. موج فهد علي، "قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥ (دراسة تحليلية)"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧م.

**الدراسات والدوريات:**

١. الحسين شكراني، "من مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ الى ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢: مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، مركز *دراسات الوحدة العربية*، العددان (٦٣-٦٤)، أيلول/ سبتمبر، (٢٠١٣م).
٢. رنا أبو عمرة، "محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، *مركز الاهرام*، *القاهرة*، العدد(٢٢٨)، (٢٠٢٢م).
٣. عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، "مكانة السياسات البيئية ضمن اجندة الأمم المتحدة"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد١٥، ٢٠١٦م.
٤. منى طواهرية، "التغييرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، *مجلة*

*اقتصاديات شمال أفريقيا*، المجلد (١٦)، العدد (٢٢)، (٢٠٢٠م).
٥. محمد مصالحة، "دور التنظيم الدولي في حماية البيئة"، *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام*، العدد(١٢٤)،نيسان/ ابريل، (١٩٩٦م).
٦. نيرمين السعدني، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، *مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة*، المجلد(٣٧)، العدد(١٤٥)،تموز/ يوليو، (٢٠٠١م).

**الوثائق:**

١. المادة(١)، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، ١٩٨٥.
٢. المادة(٣)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، (١٩٩٢م).
٣. وثيقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، الدورة الحادية والعشرين ، ٩/شباط ٢٠٠١، (UNEP/GC/21/21).
٤. قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩٨،(د.٢٣)، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٨١، (د. ٢٦)

**الروابط الالكترونية:**

١. القشرة الأرضية أسفل غرب أنتاركتيكا أرقّ وأنهارها الجليدية مهددة بالانهيار، شبكة الجزيرة، ٢٠٢١/٨/٢٦، تاريخ الزيارة٢٠٢٢/١١/١، متاح على الرابط:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/science/2021/8/26
٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل من خلال ثلاث طرق للتصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:
https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/brnamj-alamm-almthdt-llbyyt-yml-mn-khlal-thlath-trq-lltsdy-llatjar-ghyr
٣. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992
٤. الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) معًا من أجل كوكبنا، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/cop26
٥. مؤتمر المناخ "كوب ٢٦": قادة أكثر من ١٠٠ دولة يتعهدون بوضع حد لإزالة الغابات بحلول ٢٠٣٠، وكالة فرانس٢٤، (٢٠٢١/١١/٢)، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢٠)، متاح على الرابط:
https://amp.france24.com/ar

٦. برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، الاستجابة لتغير المناخ ، الشبكة الإقليمية لتغير المناخ في غرب أسيا (WARN-CC)، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢٠)، متاح على الرابط:
https://www.unep.org/ar/regions/west-asia/almbadrat-alaqlymyt/alastjabt-ltghyr-almnakh
٧. تعزيز التعاون الدولي بين الأمم المتحدة وهيئة البيئة – أبوظبي ، الأمم المتحدة ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤م، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/١١/٢) متاح على الرابط /
https://news.un.org/ar/story/2014/11/212552

**المصادر الإنكليزية:**

**Documents:**

1. Stockholm Declaration on Human Environment 1972.
2. UNEP Biennial Report 1996-1997.

**Book:**

1. David L. Downie and Marc A. *Levy, The UN Environment Programme at a turning point: Options for change*, In: The Global Environment in the 21st Century: Prospects for International Cooperation,Chapter: 18Publisher: United Nations University PressEditors: Pamaela Chasek, 2000,
2. Philippe Sands, *Principles of International Environmental* Law, 2nd Edition, Cambridge, Cambridge University Press, 2003
3. Peter H. Sand, *Institution-Building to Assist Compliance with International Environmental Law*,New York: 1997,

**Studies:**

1. Adil Najam, "Unraveling of the Rio bargain", Politics and The Life Sciences Studies, Vol.21, No. 2, Sep,2002.
2. Christoph Böhringer, "The Kyoto Protocol: A Review and Perspectives", Discussion Paper No. 03-61, ZEW - Leibniz Centre for European Economic Research, 2003
3. D. Bodansky, "The United Nations Framework Convention on Climate Change: A Commentary", Yale Journal of International Law, Vol.18:451, 1993,

4. Daglous Ogwaya Gesora, Priscah Munyiva Mulinge, The Leadership Role of UNEP in Environmental Diplomacy in East Africa, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 12, Issue 4, April 2022
5. Muhammad Nur Azimi bin Azizan, Nornadia Liz Binti Zakaria, (RISDA),The True Definition of Summit Meeting, Journal of Humanities, Language, Culture and Business (HLCB), Vol. 2: No. 8 (May 2018),

**Links:**

1. Hanna Gersmann , John Vidal, COP 17: Durban climate change conference 2011 Q&A: Durban COP17 climate talks, The Guardian, 28 Nov 2011.

https://amp.theguardian.com/environment/2011/nov/28/durban-cop17-climate-talks